الاخرى . فاذا نظرنا الى جدول الانتاج الصناعي نجد انه ارتفع عـام ١٩٦٨ ارتفاعا حادا ، بعد هبوط بسيط عام ١٩٦٧ . كما ان الزيادة المطلقة للانتاج الصناعي ، بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ، كانت أعلى بقليل من الزيادة المطلقة في الاجور . وبينمـا انخفضت البطالة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ ، الا انها ارتفعت ارتفاعا هـائلا في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، وفشلت عام ١٩٦٨ في العودة الى معدلها الطبيعي .

ومن الممكن تقسيم الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٨ الى ثلاث مراحل مميزة :

ا) ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ : التوسع ، ويتصف بارتفاع الاجور وارتفاع الانتاج ، وانخفاض البطالة .

ب) ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ : التقلص ، ويتصف بارتفاع ابطأ للاجور ، وانخفاض بسيط في الانتاج ، وبطالة هائلة .

ج) ما بعد ١٩٦٧ : التوسع ، ويتصف بازدياد ضئيل في الاجور، وارتفاع حاد في الانتاج، وانخفاض في البطالة .

ويمكن ، من هذا المنظار ، تفسير الـ « ميتون » بشكل صحيح من خلال تحليل المراحل التي سبقته وتبعته . فبينما يعتبر بعض حماة الصهيونية الـ « ميتون » حادثة يؤسف لها ، يقول آخرون انها كانت ظاهرة ضرورية خططت لها الحكومة من أجل الحد مـن العجز التجاري الكبير الذي حصل خلال فترة الازدهار ، ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ . فقد قام وزير المالية بنحاس سابير ، مثلا ، بتبرير الـ « ميتون » ــ في المؤتمـر الاستشاري الاقتصادي في القدس (٩ و١٠ آب ١٩٦٧) أمام مجموعة من المستثمرين الاجانب ــ كوسيلة لخفض الواردات وزيادة قوة المنتوجات الاسرائيليـة التنافسية في الاسـواق الخارجية(٧٩) .

ولكن يمكن تحدي التفسيرات الرسمية بالاسئلة التالية : ١) اذا كان الـ « ميتون » حقا نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة ، فهل وضعت الحكومة هذه السياسة بشكل مستقل أم كاستجابة لضغط بعض اصحاب المصالح ؟ ٢) هل خططت الحكومة فعلا لرفع البطالة الى ٢،٥٣ ٪ عام ١٩٦٧ ؟ ٣) هل أدى الـ « ميتون » فعلا الى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات بعد عام ١٩٦٧ ؟

يمكن القول هنا بأن المولين والصناعيين الاسرائيليين لم يقنعوا بالتأثيرات الاقتصادية لازدهار ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ . وبما ان الاجور في قطاعات عديدة تحدد جزئيا على اساس غلاء المعيشة ، فان زيادة الاجور قد تعادلت تقريبا مع زيادة الانتاج الصناعي . وقـد ذكرت مجلة « الايكونوميست الاسرائيلية » في كانون الثاني ١٩٦٦ ، ان العديد من رجال الاعمال يعتبرون حكومة أشكول « أضعف حكومة مرت على اسرائيل »(٨٠) . وقد كانت هناك مطالبات كثيرة بمقاومة الحكومة « لتضخم الاجور » ، كمـا حدث في تموز ١٩٦٦ عندما دعت نقابة المنتجين الى الغاء الاجور المرتبطة بغلاء المعيشة(٨١) . كما طالب رجال الاعمال أيضا بتخفيض رسوم الاستيراد ، وخفض قيمة الليرة الاسرائيلية، وزيادة الانتاج الصناعي .

واذا تفهم المرء بشكل صحيح الروابط المباشرة بين الراسماليين وبنك اسرائيل ، وبين الراسماليين والدولة ، وبين الراسماليين وبيروقراطية العمال ، فليس من الصعب فهم خضوع الحكومة للعديد من مطالب الراسماليين . وهكذا ، فان الهجوم على العامل بدأ عام ١٩٦٦ حيث ازداد توقيف العمال عن العمل وازدادت المطالبة برفع الانتاج ، وبلغت البطالة ٧،٩٣ ٪ في نهاية العام نفسه .

وبينما بلغت الواردات ١،٢٣١ بليون دولار عام ١٩٦٥ ، فانهـا لم ترتفع سوى الى